

إفافة العواء

[261] للتكليف مستقلا؁ أو من جهة دخله في الموضوع بنحو من الانحاء؁ ضرورة أن تقيد مورد الادلة بالصورة الاولى مما لا وجه له اصلا؁ لان مقتضى العموم عدم جواز نقص كل يقين له عمل يصح للشارع أن يحكم به. واما إن لم يكن المتيقن في السابق حكمها من الاحكام الشرعية؁ ولا موضوعا رتب عليه الحكم شرعا بلا واسطة؁ فهو على انحاء: (احدها) ما لا ينتهى الى اثر شرعى اصلا. و (الثاني) ما ينتهى إليه بنحو من الانحاء؁ لا اشكال في خروجه الاول من الادلة. واما الثاني فهو على اقسام؁ وكلها يسمى بالاصول المثبتة؁ لكن يختلف بعضها مع بعض في الخروج عن مورد الادلة وضوحا وخفاءا. (احدها) ما ينتهى بواسطة اللوازم العادية أو العقلية إلى اثر شرعى. و (الثاني) ما ينتهى بواسطة الملازمة بينه وبين شي آخر؁ إما عقلا وإما عادة وإما اتفاقا الى اثر شرعى. و (الثالث) ما يكون ملزومه اثرا شرعيا أو موضوعا لاثر شرعى. و (الرابع) أن يكون لازمه اثرا شرعيا؁ ولكن لم يكن ترتيبه على ذلك الموضوع بشرعى؁ كما لو احرز مقتضى الوجوب؁ وشك في المانع؁ فاصالة عدم المانع - وان كان يترتب عليها الوجوب وهو حكم شرعى - لكن ترتب هذا الحكم على وجود المقتضى وعدم المانع ترتب عقلي كما لا يخفى. و (الخامس) أن يكون المستصحب أو اثره من الامور الانتزاعية التى منشأ انتزاعها بيد الشرع؁ كاستصحاب الشرطية أو عدمها أو المانعية أو عدمها؁ بناءا على عدم كونها من الامور المجعولة في حد ذاتها؁ كما هو التحقيق؁ أما خروج الثاني والثالث عن مورد الادلة فظاهر؁ فان الابقاء العملي للشئ ليس اخذا بملازمه أو اثر ملازمه في الوجود أو ملزومه. أما الرابع فقد يتوهم شمول دليل الاستصحاب له؁ من جهة أن الحكم الشرعى وان كان ترتيبه بحسب الواقع عقليا؁: إلا أنه يمكن أن يترتب الشارع عند الشك؁ فان العقل غير حاكم بترتب الاثر عند الشك في المانع؁ فالحكم به في
